

حكومة الرزاز في مواجهة تسييس قضية نقابة المعلمين

رئيس الوزراء الأردني: الدولة لا تختزل في نقابة أو حزب

حكومة عمر الرزاز يبدو أنها فازت هذه المرة بجميع نقاط الجولة الأخيرة من المواجهة مع نقابة المعلمين ليس فقط لجهة القرار القضائي بوقف نشاط النقابة بل وأيضا على مستوى المعركة الإعلامية.

عمان - خرج رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز الأحد عن صمته حيال الضجة التي أثارها قرار قضائي صادر بحق نقابة المعلمين، لاسيما في ظل اتهامات موجّهة من قيادة مجلس النقابة وبعض القوى الحزبية على غرار حزب جبهة العمل الإسلامي بأن القضية سياسية. وكان نائب عام عمان أمر السبت بوقف نقابة المعلمين عن العمل وإغلاق مقراتها لمدة سنتين، بالتوازي مع توقيف 13 من أعضاء مجلس النقابة للتحقيق معهم في "تجاوزات مالية" و"إجراءات تحريضية"، وهو ما ينفخ المتهمون. وقال الرزاز في كلمته الأسبوعية إن الدولة الأردنية قوية بإنفاذ القانون على الجميع، وأنها لا تختزل بشخص، ولا بنقابة، ولا بحزب، بل هي منظومة مؤسسات راسخة على مدى قرن من الزمن، يحكمها الدستور الأردني الذي يشمل مؤسسة العرش الهاشمي، والسلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وتعد نقابة المعلمين التي تشكلت في العام 2011 أحد أبرز أزرع جماعة الإخوان النقابية، وهذا الأمر فتح باب التاويلات على مصراعيه في قراءة خلفيات الأمر القضائي الصادر بحقها، خاصة وأنه يأتي بعد أيام قليلة من قرار المحكمة التمييز، أعلى هيئة قضائية بحل الجماعة.

وتقول دوائر مقربة من الحكومة الأردنية إن التشكيك في القرارات القضائية أمر غير مسموح به وأنه في حال هناك من يتحمل مسؤولية التسييس الحاصل فهو مجلس النقابة الذي يتولى رئاسته العضو في جماعة الإخوان المسلمين ناصر النواصرة.

وتنتشر الدوائر إلى أن مجلس النقابة وفي رسالة تحد لا تخلو من دوافع سياسية عمد إلى التحريض ضد حكومة عمر الرزاز، ومخالفة قانون الطوارئ المعلن منذ مارس الماضي، بتتظلم مسيرة احتجاجية رغم إدراكه بأن البلاد في حالة مواجهة مع وباء فايروس كورونا.

وكانت نقابة المعلمين نظمت مسيرة احتجاجية الأربعاء الماضي، طالبت فيها



بسام التلهوني
قرار وقف نشاط نقابة المعلمين قابل للطعن فيه أمام المراجع القضائية

وقال وزير العدل، بسام التلهوني، الأحد إن القرارات الصادرة عن



الرزاز يسجل نقاطا في مرمى نقابة المعلمين

إعلان سياسي سوداني ينشد فصل الدين عن الدولة

الخرطوم - وقّع تجمع المهنيين السودانيين، والحركة الشعبية - شمال، بقيادة عبدالعزيز الحلو، الأحد، إعلانا سياسيا، اتفقا بموجبه على أن السودان "دولة مدنية مستقلة ذات سيادة ديمقراطية تعددية لا مركزية، تقوم على فصل الدين عن الدولة".

وجرت مراسم التوقيع على "الإعلان السياسي"، بالعاصمة جوبا، حيث نص على أن "تكون المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات دون تمييز، ويكون الشعب مصدر السلطات، ويسود فيها حكم القانون والتداول السلمي للسلطة والتقسيم العادل للثروات".

ونص أيضا على "ضمان حماية حرية المعتقد وحرية العبادة وحرية الفكر والممارسة الدينية، وألا يقوم أي حزب على أساس ديني، وإلغاء جميع القوانين التي تقوم على أسس دينية والرجوع للعمل بقوانين 1974 إلى حين التوافق على الدستور الدائم".

ودعا الإعلان، إلى إعادة هيكلة القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى لتصبح قوات قومية تؤدي مهامها بموجب الدستور وتقوم بحماية الدستور والدفاع عن سيادة الدولة وأراضيها من المهددات الخارجية.

وحد الإعلان أيضا على "تسليم المتهمين في جرائم دارفور لحكمة الجنائيات الدولية، والتأكيد على المساءلة والمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية".

والسبت، أعلن تجمع المهنيين السودانيين، انسحابه من هياكل "قوى إعلان الحرية والتغيير" (التحالف الحاكم للفترة الانتقالية)، بعد أن وجه انتقادات لأدائها.

وفي 3 يوليو الجاري، أعلن تجمع المهنيين، تجميد عضوية 5 أجسام مهنية تابعة له بعد تصاعد حدة الخلافات الداخلية بين هيئات التجمع، الذي يعد أحد أبرز مكونات الحراك الشعبي، ضد الرئيس المعزول عمر البشير.

وفي الأول من يناير 2019، وقّع تجمع المهنيين السودانيين على "إعلان الحرية والتغيير"، مع تحالفات سياسية ومسلحة شملت قوى الإجماع الوطني، وتحالف أحزاب وحركات مسلحة في "قوى نداء السودان"، والتجمع الاحتادي المعارض، ومنظمات مجتمع مدني.

وبدأت بالسودان في 21 أغسطس الماضي، مرحلة انتقالية تستمر 39 شهرا تنتهي بإجراء انتخابات، ويتقاسم خلالها السلطة كل من المجلس العسكري وقوى "إعلان الحرية والتغيير"، وقادة الحراك الشعبي.

وأوضح أن ما يتعلق بالقرار الصادر عن النيابة العامة بقضية نقابة المعلمين الموقوفة عن العمل يدل من حيث المبدأ على أن سبب هذه القضايا الحقيقية أمام المدعين العامين تعود إلى مخالفات منسوبة لمجلس النقابة الموقوف عن العمل والقائمين عليه، لذلك لا تملك الحكومة صلاحية التعليق على القضية ومناقشتها قبل الانتهاء من التحقيقات وصدور القرارات المناسبة بشأنها.

الوزراء، أن التصريح الصادر عن النيابة العامة بقضية نقابة المعلمين الموقوفة عن العمل يدل من حيث المبدأ على أن سبب هذه القضايا الحقيقية أمام المدعين العامين تعود إلى مخالفات منسوبة لمجلس النقابة الموقوف عن العمل والقائمين عليه، لذلك لا تملك الحكومة صلاحية التعليق على القضية ومناقشتها قبل الانتهاء من التحقيقات وصدور القرارات المناسبة بشأنها.

النيابة العامة كافة، بما فيها قرار وقف نقابة المعلمين عن العمل وإغلاق مقراتها وتوقيف أعضائها، هي قرارات قابلة للطعن بها أمام المراجع القضائية المختصة، وإن تطبيق هذه القرارات ليست مسألة اختيارية من قبل الحكومة.

وأضاف، خلال مؤتمر صحفي مع وزير الدولة لشؤون الإعلام والتربية والتعليم والصحة، في دار رئاسة

نتنياهو يحذر سوريا ولبنان من اندفاع حزب الله

تل أبيب - وجه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو رسائل تحذيرية لكل من لبنان وسوريا من مخبة حصول أي هجوم ينطلق من أراضيها يستهدف إسرائيل، يأتي ذلك في وقت تشهد فيه الحدود الشمالية توترا كبيرا، وسط حديث عن نشر الجيش الإسرائيلي لمنظومة صواريخ باتريوت في الجهة المقابلة للبنان.

وقال نتنياهو الأحد إن إسرائيل لن تسمح لإيران بالتوضع على الحدود الشمالية، وأضاف أن "سوريا ولبنان يتحملان المسؤولية عن أي اعتداء على إسرائيل ينطلق من أراضيها"، وشدد "لن نسمح بزعة أمننا ونهدد مواطنينا ولن نتسامح مع أي مساس بقوانيننا، وأجري باستمرار جلسات لتقييم الموقف مع وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش".

وتتوجس إسرائيل من إقدام حزب الله اللبناني على شن هجمات انتقامية عبر حدود كلا البلدين ردا على مقتل أحد عناصره قبل أيام في قصف يعتقد أنه إسرائيلي جنوب العاصمة دمشق.

وترجح تقديرات، خلصت إليها مداورات أجريت في هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي وقيادة منطقتة الشمالية، خلال نهاية الأسبوع الماضي، بأن حزب الله سينفذ هجوما عسكريا ضد هدف إسرائيلي.

وتحدثت وسائل إعلام إسرائيلية الأحد، أن هجوم حزب الله المتوقع

ضعف عملية في محاولة لاستهداف الجيش الإسرائيلي. ورات صحيفة "معاريف" أن السيناريو الأرجح هو إطلاق قذيفة مضادة للمدركات أو إطلاق نيران قناصة على القوات الإسرائيلية المنتشرة على طول الحدود الإسرائيلية - اللبنانية، أسوة بما حصل في سبتمبر الماضي. واعتبر المحلل العسكري "معاريف" طال ليف رام أن "التقديرات في جهاز الأمن هي أن مستوى التهديد المرتفع قد يرافقتا لفترة طويلة، فيما سيستمر حزب الله في البحث عن نقطة



استنفاذ إسرائيلي على الحدود مع لبنان

الراعي: وصفة إنقاذ لبنان الحياد الفاعل

بيروت - أكد البطريرك الماروني في لبنان، الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي الأحد، أن مشروع "نظام الحياد الناشط والفاعل" يهدف إلى شد أواصر وحدة لبنان الداخلية، جاء ذلك خلال ترؤسه قداس الأحد في الصرح البطريركي الصيفي بالديمان، شمالي لبنان.

ولفت الراعي إلى أن "الحياد الناشط والفاعل" بالنسبة إلى الداخل يعني "تعزيز الشراكة الوطنية والإستقرار والحوكمة الرشيدة" في دولة قادرة على الدفاع عن نفسها بوجه أي اعتداء بقوة الدستور والميثاق والقانون والمؤسسات.

وقال إن الحياد بالنسبة إلى الخارج هو "الابتعاد عن الدخول في أحلاف وصراعات وحروب إقليمية ودولية، وبخاصة تلك التي لها تأثيرات سلبية مباشرة على الاستقرار داخل الدولة". وأشار إلى أن صفة الحياد "الناشط والفاعل" هي التزام لبنان بالقضايا العامة من سلام وعدالة وحقوق إنسان.

ويسيطر حزب الله اللبناني على منطقة جنوب لبنان، المحايدة للحدود مع إسرائيل، وانسحبت القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني عام 2000، ومن ثم وضعت الأمم المتحدة ما عرف بـ"الخط الأزرق" على الحدود بينهما، لتأكيد الانسحاب، لكن الخط لم يراع الحدود الرسمية بشكل دقيق. وتنتشر قوات "اليونيفيل" التابعة للأمم المتحدة جنوب لبنان منذ عام 1978، ومن أبرز مهامها "استعادة الاستقرار والأمن ومراقبة وقف الأعمال العدائية بالمنطقة".

ومساء السبت، أعلن الجيش اللبناني، تعرض أجواء بلاده في البومين الماضيين، لـ29 خرقا جويًا من الجانب الإسرائيلي. وكان الجيش الإسرائيلي أعلن الخميس الماضي تعزيز قواته على الحدود الشمالية، بعد تهديدات من حزب الله. وكتب أفيخاي أدريعي، المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي للإعلام العربي على موقع تويتر "نظرا لتقييم الوضع.. نقرر إرسال تعزيز بقوات مشاة إلى القيادة الشمالية العسكرية".

وتصاعد التوتر على الحدود اللبنانية الإسرائيلية، خلال الأشهر الماضية، إثر تسجيل خروقات برية وجوية وبحرية من الطرفين، فيما دعت الأمم المتحدة، إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

ويسيطر حزب الله اللبناني على منطقة جنوب لبنان، المحايدة للحدود مع إسرائيل، وانسحبت القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني عام 2000، ومن ثم وضعت الأمم المتحدة ما عرف بـ"الخط الأزرق" على الحدود بينهما، لتأكيد الانسحاب، لكن الخط لم يراع الحدود الرسمية بشكل دقيق.